الساكن والمتحرك في الدرس اللغويّ التراثي

The "Static" (Sākin) and "Dynamic" (Mutaḥarrik) in Heritage Linguistic Studies

إعداد

سليم محمد الفيفي

Saleem Mohammed Alfaife

طالب دكتوراه بقسم اللغويات، كلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحدود الشمالية

(المملكة العربية السعودية)

Doi: 10.21608/mdad.2025.421881

استلام البحث	**٢٠٢٥/٣/١٧**
قبول النشر	**٢٠٢٥/٣/٢٣**

الفيفي، سليم محمد (٢٠٢٥). الساكن والمتحرك في الدرس اللغويّ التراثي. ***المجلة العربية مـــداد***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر،٩(٢٩)،١٧٣-١٨٦.

http://mdad.journals.ekb.eg

ISSN : *2537-0847* eISSN : *2537-0898*

الساكن والمتحرك في الدرس اللغويّ التراثي

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوميْ الساكن والمتحرك في الدرس اللغوي العربيّ، موضّحًا متى يَكْتَسُبُ الحرفُ أحد هذين الوَصْفَين، ومُبَيّنًا التركيب الصوتي لِكُلٍّ منهما. واقفًا بعد ذلك على تَعْريفاتِهما مع تسليطِ الضوء على رؤية ابن جنّي لهذين المفهومين وتقسيماتِه لهما، مع النظر في مدى انسجامِ رؤيته مع الرؤية العامّة للنظرية الصرفيّة لهذين المفهومين. وقد حاول البحثُ الكشفَ عن أسباب حدوث كُلٍّ من هذين المفهومين، والوقوفَ على تلك الأصوات التي صُنِّفَتْ على أنها سواكن مع أنّها لا تَتّفِقُ مع الوصف العامِ لمفهوم الساكن، محاولًا في الوقتِ ذاتِهِ الكشف عن الدوافع الكامنة خلف هذا التصنيف، كما تطرّق البحث إلى طبيعة التفاعل بين السواكن وما يَجوزُ منها وما يَمْتَنع.

وقد التزمت هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، وهو ما أنتج عددًا من النتائجِ التي من أهمّها: أنّ وَصْفَيْ الساكن والمتحرك إنما يكونان للصوت بعد أن يأتلِفَ مع غيره من الأصوات في أبنية الكلم، وأنّ تقسيمات ابن جنّي لمفهوميْ الساكن والمتحرك لا يُمثِّلان بالضرورة التصوّر العام الذي تَبْنِيه النظريّة الصرفيّة التراثية لهذين المفهومين وفي والوقت ذاته لا تعارض من حيث المبدأ بين تصوّره والتصوّر العام للنظريّة الصرفيّة التراثية. وأيضًا من النتائج أنّ أسباب حدوث هذين المفهومين كامنُة في ثلاثة أمورٍ لا غير، وأنّ التفاعل بين السواكن على ثلاثة أنماط، يمتنع منها النمط الثالث الذي هو التقاء ساكنين من حروف المدّ. وقد خُلُصَتْ الدراسة إلى أنّه لحضور هذين المفهومين إسهامًا على الجانبين النظريّ والتطبيقيّ، مِمّا مَكّن من صياغة تعميمات عامّة تَصِفُ بينة الكلمة العربية كعدم البدء إلا بمتحرك وعدم الوقف إلا على ساكن، وأنّ التقاء الساكنين يوجب التخلّص من أحدهما، وغيرها من التعميمات.

الكلمات المفتاحية: الصرف العربي، أقسام المتحرك، أقسام الساكن، الحرف المتحرك، الحرف الساكن.

Abstract:

This study aims to shed light on the concepts of “static” (sākin) and “dynamic” (mutaḥarrik) in Arabic linguistic studies, clarifying when a

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

letter acquires one of these two attributes and analyzing their phonetic structures. It then examines their definitions, highlighting Ibn Jinni's perspective on these concepts and his classifications, while also assessing the extent to which his views align with the general morphological theory regarding these notions. The study seeks to explore the reasons behind the occurrence of both states and to investigate sounds that have been classified as static despite not fully conforming to the general description of a sākin. In doing so, it attempts to uncover the underlying motivations for such classifications. Additionally, the research addresses the nature of interactions between these static sounds, identifying which combinations are permissible and which are restricted.

This study adopts a descriptive-analytical approach, leading to several key findings. One of the most significant is that the classification of a sound as static or dynamic occurs only after it is integrated into word structures alongside other sounds. Furthermore, Ibn Jinni's classifications of these concepts do not necessarily align with the overarching framework established by traditional morphological theory; however, there is no fundamental contradiction between his perspective and the general theoretical framework. The study also concludes that the occurrence of these two states is governed by only three primary factors and that the interaction between static sounds follows three patterns, the third of which—namely, the meeting of two static long vowels—is strictly prohibited. Ultimately, the study demonstrates that the presence of these concepts has both theoretical and practical implications, enabling the formulation of general linguistic principles that characterize the structure of Arabic words. These include the prohibition of word-initial static sounds, the necessity of pausing only on a static sound, and the requirement to resolve the meeting of two static sounds, among other generalizations.

Keywords: Arabic morphology, classifications of dynamic sounds (mutaḥarrik), classifications of static sounds (sākin), dynamic letter, static letter.

. . .

ISSN : *2537-0847* **eISSN :** *2537-0898*

يشير مفهومُ الساكنِ والمتحرك إلى صفة يكتسبها الحرف بعد أن يأتَلِف مع غيره من الأصوات في أبنية الكلم، وأمّا قبل ذلك فلا يوصف الحرفُ بحركة أو سكون. وهذا ما أشار إليه ابن ولّادٍ في ردّه على المبرّد، إذْ يقول: "لأنّ حروف المعجم ليست لها حركات تستحقّها في: أ، ب، ت، ث قبل تأليفها في أبنية الكلم"[١].

بعد أن يأتَلِفَ الحرفُ مع غيره من الأصوات داخل بنية الكلمة، قد يكون متبوعًا بحركةٍ، وحينئذٍ يُسَمّى مُتحرّكًا، وإذا لم تَلِهِ الحركةُ كان ساكنًا. فكلمة "أحمد" - على سبيل المثال – تتكوّن من سلسلة من الأصوات، منها ما هو حروف، ومنها ما هو حركات. فصوت الهمزة في بداية كلمة "أحمد" حرفٌ، وهو مَتْبوعٌ بصوت مسموعٍ لا تخطئه الأذنُ، هو صوتُ حركةِ الفتحة. ويُطْلَقُ على هذين الصوتين مجتمعين مُسمّى المتحرّك. من هنا يظهر جليًّا أنّ المتحرّكَ وحدةٌ صوتيّة مُرَكَّبة؛ فجزؤه الأوّل لا بُدّ أن يكون حرفًا، وجزؤه الثاني لا بُدّ أن يكون حركة.

وإذا نُظِرَ إلى طريقة نُطْقِ حرفِ الحاء من الكلمة ذاتِها، فسوف يُلاحَظُ أنه حدثَ انتقالٌ من صوت الحاء إلى صوت الميم مباشرة دون أن تَعْتَرِض الحركةُ بينهما، وهذه الحالةُ من عدمِ وجودِ حركةٍ بعد الحرف هو ما يُسَمّى سكونًا. ووفقًا لهذا، يُمْكِنُ وَصْفُ الحاء في كلمة "أحمد" بأنّها حرفٌ ساكن. ويتّضِحُ بهذا أنّ الساكنَ وحدةٌ صوتيّةٌ مفردة على العكس من المتحرّك. وخلاصةُ القولِ أنّ المتحرّكَ كُلُّ حرفٍ تَلَتْهُ حركة، وأنّ الساكن هو ذلك الحرف الذي لم تَجِئْ بعدَه حركة.

ورغم ما تقدّم، فإنّ لابن جني تعريفًا خاصًّا لكلٍ من الساكن والمتحرك، إذْ ذهب إلى أنّ الساكن هو ما أمكن تحميلُه الحركاتِ الثلاث كما في الكاف من كلمة "بَكْرٍ" والميم من كلمة "عَمْرو"، مُوَضِّحًا هذا التعريف بقوله: "ألا تراكَ تقول: بَكَر وعَمَرو، وبَكِر وعَمِرو، وبَكُر وعَمُرو، فلما جاز أن تُحَمّلَه الحركات الثلاث علمتَ أنّه قد كان قبلها ساكنًا"[٢]. ويُعَرِّفُ المتحرّكَ بأنّه الذي لا يمكن تحميلُه أكثرَ من حركتين؛ لأنّ الحركة التي فيه قد استُغْنِيَ بكونها فيه عن اجتلاب حركةٍ أخرى له، مُمَثِّلًا على ذلك بالميم من كلمةِ "عُمَر"، إذْ يقول: "وذلك نحو ميم عُمَر، يمكن أن تحمّلها الكسرة والضمة، فتقول: عُمِر وعُمُر، ولا يمكنك أن تجتلب لها فتحة، لأنها قد كانت في أوّل اعتبارك إيّاها

[١] الانتصار لسيبويه على المبّرد لابن وَلّاد، ص٢٠٧.
[٢] سرّ صناعة الإعراب لا بن جني، ص٢٧.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

مفتوحةً، والحرف الواحد لا يحتمل حركتين"[٣]. ويُلاحظُ أنّ هذا التعريف مَبْنِيٌّ على إمكانية تحريك الحرف بحركتين أو أكثر، إلا إنّه من حيث المبدأ لا يتعارض مع ما تَقَدَّم من مفهوم للساكنِ والمتحرك، إذْ يظلُّ تعريف ابن جنّي يشير ضمنًا إلى أنّ الساكنَ حرفٌ لم تجيء بعده حركة، وأنّ المتحركَ حرفٌ بعده حركة.

ترجعُ أسبابُ حدوثِ كُلٍّ من الساكن والمتحرك إلى عِدَّةِ أمور. أوّلها تموضُعُ الحرف داخل بنية الكلمة في مكانٍ لا يكون فيه إلا على هيئة محدّدة من حيث الحركة وعدمها؛ لأنّ بنية الكلمة تطلبُه إمّا ساكنًا أو متحرّكًا. ومثال ذلك حرفُ الخاء في صيغتيْ الماضي "خَرج" و"استخْرج". ففي صيغة الثلاثي المجرّد "خَرج"، جاء حرف الخاء متحرّكًا، لذا فهو يُوصَفُ بأنّه متحرّك، بينما هو ذاتُه جاء ساكنًا في مزيد الثلاثي "استخْرج"، وما ذلك إلا لأنّ فاءَ الماضي من مجرّد الثلاثيّ لا يكون إلا مُتَحَرِّكًا، وإلا لما قام بناءُ مجرّد الثلاثي. وكذلك الشأن مع كلمة "استخْرج"، ففاءُ مزيد الثلاثي من هذا القبيل لا يكون إلا ساكنًا، وإلا لما حدثتْ الصيغةُ نفسها.

ويتمَثّلُ السّبَبُ الثاني في تموضُعُ الحرف داخل الكلمة في موضِع تَتَرَدَّد عليه الحركةُ وعدمُها كما في موضع اللام من الكلمة؛ فحرفُ الدّال في كلمة "محمّد" قد يكون ساكنًا أو متحرّكًا بناءً على الحالة التي يؤول إليها. ومن هنا يُفْهَم التعريفُ الذي صاغَه ابنُ بابشاذ للسكون من أنّه سلبٌ للحركات[٤]، إذْ بنى تعريفَه على الحالةِ الغالبةِ التي هي تردّد الحركات الثلاث، فرأى أن غيابَها في الحالة الرابعة سلبٌ للحركة. وهذا التعريف يَصْدُقُ على الحرفِ في آخر الكلمة، لكنّه لا يصدقُ على الحرفِ الذي في موضعٍ لا يكون فيه إلا ساكنًا؛ لأنّ الصيغة الصرفيّة في تلك الحالة تطلُبُه ساكنًا لا غير، فهو لا يقبل الحركةَ أصلًا كي يُسْلَبها.

أيضًا صَنّفَتْ النظريةُ الصرفيّة التراثية بعض الأصوات على أنها سواكن مع أنّها غيرُ موافقةٍ لمفهوميْ الساكنِ والمتحرك أعلاه. وهي حروف العلّة التي تدخلُ للمدّ، في نحو ألفِ "دينار" وياءِ "قنديل"، وواوِ "سُرحوب". وقد عقد سيبويه بابًا للسواكن التي تحذف لوقوع ساكن بعدها، وذكر أنّ تلك السواكن هي الألف، والياء التي قبلها حرفٌ

---

[٣] سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ص٢٧.

[٤] ينظر: شرح المقدمة المُحْسِبَة لابن بابَشاذ ٢٩٣/٢.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم[٥]. ثم وصف الألف في أكثر من موضع بأنّها ميّتَة لا يدخلها جرّ ولا رفعٌ ولا نصب[٦]. وهذا التصنيف مبنيٌّ على حقيقة أنّ هذه الحروف المدّية لا تقبل الحركة، لا لأنّ موضعها داخل بنية الكلمة يَطْلُبها ساكنةً كالألف في "قال"، إذْ هي في موضع متحرّك بالنظر إلى الأصل (قَوَلَ). وليس لأنّ الحركةَ وعدمَها لا تتردّدان على الموضع الذي حلّت فيه كما في الياء من كلمةِ "قاضي"؛ فدخول الحركة مُمْكِنٌ، إلا أنّ دخولَها يُخْرِجُ الحرفَ عن طبيعته المدّيّة إلى طبيعة الحرف الصحيح[٧]، بل لأنّ بَقاءَها من دون حركةٍ هو ما يحقّق لها صفة المدّ.

وربما كان السببُ أنّ حروف المدّ في الميزان العروضيّ تقابل الحرف الساكن في نحو (مَنْ جاءَكُم)، إذ توزن عروضِيًّا على (مُسْتَفْعِلن)، فتقابِلُ الألفُ في (جاءكم) الفاءَ الساكنة في (مُسْتَفْعِلن)[٨]. ولعلّ هذا التصنيف يُثير تساؤلًا عن مدى صحّةِ جَعْلِ هذه الأصواتِ المديّة ضمن الحروف، وهو ما اضطَرّ الصرفيين إلى تقدير حركةٍ من جنس هذه الحروف للمتحرّك الذي يسبقها؛ كي يستقيم التحليل الصرفي. فيكون تحليلُ كلمة مثل "قالَ" على النحو الآتي: متحرّكٌ هو القاف المفتوحة، ثم ساكنٌ هو الألف، ثم متحرّك هو اللام المفتوحة. وهذا، لا يتوافق مع التحليل الصوتي لهذه الكلمة وأمثالها.

ورغم ما سبق، فقد عالَجَ ابنُ جنيّ مفهوميْ الساكنِ والمتحرّكِ من زاوية مختلفة؛ فنظر إلى الساكن من حيث إمكانيّة تحريكه من عدمِها. ونظر إلى المتحرّك من زاوية لزومِ الحركةِ من عدمِ لزومِها. فذكر أنّ المتحرّك على ضربين: متحرّكٌ بحركة لازمة، ومتحرّكٌ بحركة غيرِ لازمة. ثم إنّ المتحرّكَ بحركة غير لازمة إمّا أن يقع في أوّل الكلمة أو في غير أوّلها. فإذا كان في الأوّل، فلا يخلو من أن يكون منفصلًا عمّا قبله أو متصلًا. ومَثَّل على المنفصلِ بحرفِ الضاد في كلمة "ضَرَب" مبتدأً بها الكلام. وأما المتصل

---

[٥] ينظر: الكتاب لسيبويه ١٥٦/٤.

[٦] ينظر: الكتاب لسيبويه ٣٥٦/٣، و ٤١٩/٤، و ٣٢٣/٤.

[٧] هذا ما أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع من الكتاب، إذْ كان يصرّح أنّ حرف العلّة إذا تحرّك، خرجَ عن طبيعة اللين، وأشبه غير المعتّل، يقول في ذلك: "وإذا قلت: أريدُ أن أُعْطِيَه حقَّه فنصبتَ الياء فليس إلاّ البيان والإثبات، لأنَّها لما تحرّكتْ وخرجتْ من أن تكون حرفَ لِينٍ، وصارت مثل غير المعتل نحو باء ضَرَبَه (الكتاب ١٩٣/٤)". وكذلك (ينظر: الكتاب لسيبويه ٣٩٢/٤).

[٨] ينظر: موسيقى الشعر لإبراهيم أنيس، ص٥٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

بكلام قبله، فهو صنفان بالنظر إلى منزلةِ ما سَبَقَ الحرفَ المتحّركَ من ذلك المتحرّكِ نفسِه. فإنْ كان يُنْزَلُ منزلَةَ الجزء منه، فيبقى على تحريكه، ومثالُهُ الهاءُ من الضمير "هو" في نحو "وهُو الله"، أو "فهُو الله". وإن كان يُنْزَلُ منزلةَ المنفصل، فيمكن تسْكِينُه. ومثالُه أيضًا الهاءُ من الضمير "هو" في نحو "وهْو الله"، أو "فهْو يرى" في قراءة مَنْ سَكّنَ الهاء. أمّا إن كان المتحرّكُ بحركة لازمة في غير أوّل الكلمة، فلا يخلو من وقوعِه حشوًا أو طرفًا. فإن كان حشوًا، فمثالُه الميمُ في "جَمَلٍ" والتاءُ في "قَتَلَ". وإنْ كان طرفًا، فمثالُه الدالُ في "أحمد"، والباء في "يضْرِب".

وأما المتحرّك بحركة غيرِ لازمة، فلا تخلو الحركةُ فيه من أن تكون إحدى ثلاث. الأولى حركةُ التقاءِ ساكنين كما في حرف الميم من "قُمْ" في ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[٩]، وحرفِ الدالِ الثانيةِ من "اُشْدُد" في "اشددِ الحبل". والثانيةُ حركةُ الإعرابِ المنقولةِ كـ حركةِ الميم من "عَمْرو" في "هذا عمُرْو" و"نظرت إلى عمِرْو". والثالثةُ الحركةُ المنقولة لتخفيف الهمز. وذلك كحركة السينِ من "مسْأَلة"، إذْ تصبح بعد النقل "مسَلة"، وكذلك حركة اللام من "يلْؤم" إذ تصير بعد النقل "يلُم"[١٠].

لعلّ أبرز ما يلاحظ على هذا التقسيم أنّه مبنيٌّ على فكرةِ أصالةِ الحركةِ في الحرف، إمّا لأنّ بنْيَةَ الكلمةِ تَطْلُبُه متحرّكًا كما في الضاد من "ضَرَب"؛ ففاءُ (فَعَل) لا تكون إلا متحّركة. وإمّا لأنّ الحالة الغالبة على الحرف هي الحركة كما في حرف الدال من "أحمد"، فهو في الحالاتِ الإعرابيّةِ الثلاثِ متحرّكٌ إلا في حالة الوقف. وأما فكرة الأصالة في المتحرك بحركة غير لازمة، فهذا القسمُ الأصلُ فيه عدم الحركة؛ لأنّ بنْيَة الكلمة تَطْلُبُه غير متحرّك، وذلك كما في صيغة الأمر للمفرد كـ "قمْ"، أو لأنّه بالوضع ساكنٌ كما في كلمة "عَمْرو".

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنّ هذا التّصور للساكن والمتحرك لدى ابن جنّي، وإن كان يطابق تصوّر النظرية الصرفية بشكل كبير، إلا أنّه ليس التصوّرَ الذي قام عليه التحليل الصرفيّ في الدّرس التراثي. فلو حُلِّلَ الحرفُ الأخيرُ من المضارع المجزوم في "لم يضربْ"، فوفقًا لتصَوّر ابن جِنّي أعلاه، سيكون الباءُ متحرّكٌ بحركة لازمة، في حين أنّها في التصّور الصرفيّ ساكن لا غير، إلا إنْ دخلت عليها الحركة في نحو "يَضْرِبُ".

---

[٩] سورة المزمل، الآية ٢.

[١٠] ينظر: الخصائص لابن جني ٢/٣٢٨-٣٣٧.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

وفيما يلي رسمٌ توضيحيٌّ للتصوّر الذي وضعه ابن جنّي للمتحرِّك بناءً على لزومِ الحركةِ وعدمِ لزومِها.

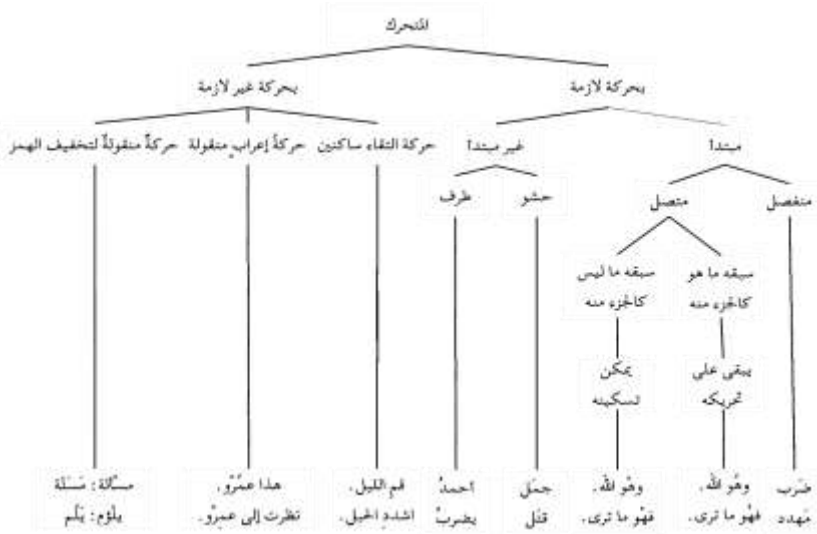

رأى ابن جنّي أن الساكن قسمان: الأوّل يُمْكِنُ تحريكُه، وهو جميع الحروف إلا الألف. وهذا القسم يتفرّع إلى فرعين: فرعٌ مبني على السكون، وهو على ثلاثة أنماط: إما أن يكون الساكنُ في أوّل الكلمة كهمزة الوصل من "انْطلق" و"ابْن"؛ أو في الحشو كالكاف من "بكْر" والعينِ من "جعْفَر"، أو في الطرف كالدال من "قدْ" واللام من "هلْ". والفرع الثاني المتحرّكُ الذي سَكَن، وهذا الفرع على نمطين: الأوّل أن يكون الساكن في حالة اتصالٍ كالباء من "كبِد" إذْ تصبحُ "كبْد"، والجيمِ في "رَجُل"، إذْ تصير إلى "رَجْل". والثاني أن يكون الساكن في حالة انفصال كالقاف من قراءة "إنه من يتّقْ ويصبر". وأمّا القسم الثاني من أقسام الساكن فهو الساكنُ الذي لا يمكن تحريكه، وهو الألف في نحو "كتاب" و"قام"[١١]. وفيما يلي رسم توضحيٌّ لهذا التقسيم.

[١١] ينظر: الخصائص لابن جني ٢/٣٣٧-٣٤٢.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

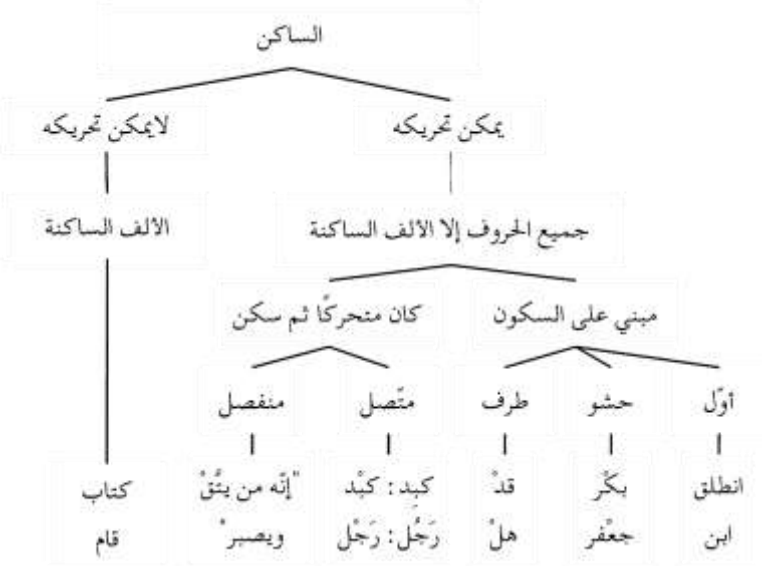

لعلّ ما يَشُدُّ الانتباه في هذا التقسيم أمران: الأوّل أنّه مبنيٌّ في جميع تفرّعاته على حالة الحرفِ بعد ائتلافه مع غيره في أبنية الكلم - وهذا الذي ينبغي - ما عدا همزة الوصل في نحو "انطلق" و"ابن". فإنّها قبل أن تدخل في تأليفِ أبنية الكلمِ لا حقَّ لها في حركة أو عدمِها، ثم إنّها بعد التأليف لا يمكن أن توصف بأنّها ساكنٌ؛ لأنّها عبارة عن صوتِ الهمزةِ متبوعًا بحركة، وهذا مفهومُ المتحرّك. لكن إذا عُرِفَ أنّ هناك مذهبًا يرى أنّ الأصلَ في همزة الوصل السكونُ، وإنّما تحرّكت لالتقاء الساكنين[١٢]، اتّضح الأساسُ الذي على ضوئه وضع ابنُ جنّي همزةَ الوصل في هذا الموضع من تقسيمه. ورغم هذا تظلُّ إشكاليّةُ التقسيمِ قائمةً؛ لأنّه كان ينبغي أنْ يطّرد المعيار الذي قام عليه التقسيم؛ فتُراعى الحالةُ الراهنةُ للحرف أُسْوةً بغيره في بقية التقسيم.

ويتعلّقُ الأمرُ الثاني بالساكن الذي لا يمكن تحريكه. فقد اقْتُصِر فيه على الألف

[١٢] ذهب الكوفيون إلى أنّ الأصل فيها التحرّك بحركةٍ تابعةٍ لعين الفعل لعلّةِ المجانسة، في حين ذهب آخرون إلى أنّ الأصل فيها السكون إلا إنّها حُرِّكتْ لالتقاء الساكنين؛ وذهب البصريون إلى أنّ الأصل فيها أن تكون متحرّكَةً بالكسرة (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري، ص٥٩٤-٥٩٨).

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

الساكنة؛ لأنّها لا تخرج عن المدّ[١٣]، فلا تقبل الحركة أساسًا. لكن إذا نُظِرَ إلى حرفيْ المدّ الياءِ في "فَعيل" والواوِ في "فَعول"، فهما ساكنتان، لا تقبلان الحركة، وكان حقُّهما أن يكونا مع الألف الساكنة في هذا التقسيم.

وما ذكره ابن جنّي في المنصف من أنّهما يتحرّكان، فيخرجان عن المدّ[١٤]، فالحقيقة أنّ الواوَ والياءَ اللتين تتحركان شيءٌ مختلفٌ عن الواو والياء اللتين للمدّ. فلو نُظِرَ إلى الواو في "وَعْد" والياء في "يَسَر"، سيظْهَرُ أنّه لا يمكنُ مَطْلُهُنّ، وتليهما الحركةُ بخلاف اللتين للمدّ، كما أنّهما قد يقعان بين حركتين كما في "قَوِيَ" و "غَيِدَ"، فكلاهما بين فتحة وكسرة، بينما الواو والياء المدّيتين - على التّحقيق - لا تقعان بعد حركةٍ ولا تقع بعدهما الحركة، كما أنّهما قد يقعان بين حرفين خاليين من الحركة في نحو "قديرْ" و "صبورْ" في حالة الوقف، فالياء في "قدير" وقعت بين الدال والراء، وفي "صبور" وقعت بين الباء والراء. وأمّا الحركةُ المجانسةُ لحرف المدّ التي تَسْبِقُه وفقًا للنظريّة الصرفيّة، فليست إلا فرضًا تحليليًّا؛ كي لا ينخرمَ التحليل الصرفي، وإلا فلا وجود لها من الناحية الصوتيّة.

نخلُصُ مِمّا سبق إلى أنّ الساكنَ مفهومٌ يطلقُ على أمرين: الأوّل يتمثّلُ في الحرف الذي لا تليه حركة، وهذا الحرف قد يكون أحدَ الحروف الصّحاح أو الواوَ والياءَ اللتين لغير المدّ. والثاني يتجسّدُ في أحرفٍ تُصَنِّفُها النظريّة الصرفيّة سواكن، وهنَّ الألف مطلقًا، والواو والياء عندما تكونان للمدّ.

أما على مستوى طبيعةِ التفاعلِ بين هذه السّواكن، فتبرز الحقائق الآتية. أوّلًا، لا يلتقي ساكنان من النوع الأوّل إلا في موضعين: في الوقف في نحو "ارْمْ، اغْزْ، اخْشْ[١٥]، وهذا زيْدْ[١٦]، ولا أدْرْ"[١٧]؛ أو في الإدغام إنْ كان الحرفُ الذي يسبق المدغم واوًا أو ياءً لغير المدّ، وذلك على نحو "مُدَيْقّ[١٨]، أُلَيْبّ[١٩]، خُوَيْصَّة"[٢٠]. ثانيًا، لا يلتقي

---

[١٣] ينظر: المنصف لابن جني ٢٢٤/١.
[١٤] ينظر: المنصف لابن جني ٢٢٤/١.
[١٥] الكتاب لسيبويه ١٥٩/٤.
[١٦] التكملة لأبي عليّ الفارسي، ص١٨٣.
[١٧] الكتاب لسيبويه ١٨٤/٤.
[١٨] الكتاب لسيبويه ٤١٨/٣.
[١٩] الكتاب لسيبويه ٤٣١/٣.
[٢٠] شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢١٠/٢.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

ساكنان حسب المفهوم الثاني مطلقًا، فلا يدخل حرف مدٍّ على حرفِ مدٍّ آخر البتّة. ثالثًا، إذا اختلفَ الساكنانِ من حيث النوع؛ بأن كان أحدهما موافقًا للمفهوم الأوّل، والآخر موافقًا للمفهوم الثاني، فيجوز التقاؤهما، وذلك في نحو: أصامّ[٢١]، والضالّين، وثُمودَّ الثوب[٢٢].

تجدرُ الإشارة بعد ما عُرِضَ عن مفهوميْ الساكنِ والمتحرّك أنّ لحضور هذين المفهومين في الدرس الصرفيَ التراثيّ إسهامًا على المستوى النظريّ والتطبيقيّ. فعلى المستوى النظريّ، مَكّنَ المفهومان النظريّةَ الصرفيّةَ من عرضٍ ومناقشةِ عَدَدٍ من ظواهر اللغة التي منها: ظاهرةُ الساكنِ والمتحرّك نفسيهما، وطبيعةُ التفاعلِ بينهما، واشتراكُهما في تأليف أبنية الكلم، وصولًا إلى تكوين تَصَوُّرٍ كُلِّيّ لبنية الكلمة في العربية؛ إذْ إنّ الكلمة لا تَبْتَدِئُ إلا بمتحرّكٍ.

أما على **الجانب التطبيقي**، فقد أفرز هذان المفهومان جملة من التعميمات كان لها أثرٌ واضحٌ على التحليل الصرفي. ومن تلك التعميمات: قاعدةُ "عدم التقاء ساكنين" إلا في تلك المواضع التي استثنتها النظريّة، و"عدم الابتداء إلا بمتحرّك"، و"عدم الوقف إلا على ساكن"[٢٣]، وأيضًا مقولةُ "المتحرّكُ أقوى من الساكن"[٢٤]، و"الساكنُ ليس بحاجز حصين"[٢٥]، وأنّه إذا التقى ساكنان، وجب التّخلص من أحدهما. ومن تلك التعميمات أيضًا كراهيةُ توالي أربع متحرّكات في الكلمة الواحدة. ولكلّ هذه التعميمات واقع ملموس في التحليل الصرفي، وهي جزءٌ من نتائجِ بحثِ النظريةِ الصرفيّة التراثية في هذين المفهومين.

وصفوة القول أنّ مفهومَيْ الساكنِ والمتحرّك حادثانِ بعد ائتلاف الحروف داخل أبنية الكلم؛ فما تَلَتْهُ حركةٌ سُمّي متحرّكًا، وما لم تَتْبَعه حركةٌ سُمّي ساكنًا، سوى أنّ هناك سواكنَ أخرى من غير هذا النوع، وهي أحرفُ العلّة التي تكون للمدّ. ومَرَدُّ حدوث هذين المفهومين إلى ثلاثة أسباب: أوّلها مجيءُ الحرف في موضع من الصيغةِ الصرفيّةِ لا يكون فيها إلا على هيئة معيّنة. ثانيها تَمَوْضُعُه في مكانٍ تتردد عليه الحركةُ وعدمُها،

---

[٢١] الكتاب لسيبويه ٤١٨/٣.
[٢٢] شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢١٠/٢.
[٢٣] ينظر: الكتاب لسيبويه ١٨٣/٤، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٧٦.
[٢٤] ينظر: الكتاب لسيبويه ٣٥٦/٣.
[٢٥] ينظر: الكتاب لسيبويه ٢٣٤/٣، وكذلك ٣٧٠/٤.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

فيجيء على إحدى الحالتين. ثالثها تصْنِيفُ النظريّةِ التراثيّةِ لأحرفٍ معيّنة على أنّها سواكن لعدم قبولها الحركةَ أصلًا كحروف المدّ.

وأورد بعض اللغويين القدامى كابن جني تقسيماتٍ للساكن والمتحرّك، غير أنّ تلك التقسيمات لم تَكُنْ بَحْثًا التزمَتْهُ النظريةُ الصرفيّة بقدر ما هي بحثٌ في الاحتمالات التي قد يكون عليها الحرف وفقًا لهذين المفهومين. وقد يحدثُ تفاعلٌ بين أنواع الساكن، غير أنّ ما يمتنع من تلك التفاعلات التقاء ساكنين من حروف المدّ. ولحضور مفهوميْ الساكن والمتحرّك إسهام نظريّ وتطبيقي، قاد إلى مجموعةٍ من التعميمات الواصفةِ لبنية الكلمة العربية، وكذلك مفسّرةٍ لكثير من العلميات الصرفيّة التي تنشأ عن تفاعل الحروف والحركات مع بعضها.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898

المراجع:

- ابن الأنباري، أبو البركات. تحقيق: مبروك، جودة مبروك محمد. (٢٠٠٢). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. تحقيق: عبد الكريم، خالد. (بدون تاريخ). شرح المقدمة المحسبة. بدون رقم طبعة. الكويت، الكويت: المطبعة العصرية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: النجار، محمد علي. (بدون تاريخ). الخصائص. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار الهدى للطباعة والنشر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: مصطفى، إبراهيم، وأمين، عبد الله. (١٩٥٤). المنصف. الطبعة الأولى. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ابن ولّاد، أبو العباس. تحقيق: سلطان، زهير. (١٩٩٦). الانتصار لسيبويه على المبرد. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. تحقيق: نور الحسن، محمد، والزقزاف، محمد، وعبد الحميد، محمد محيي الدين. (١٩٨٢). شرح شافية ابن الحاجب. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- أنيس، إبراهيم. (١٩٥٢). موسيقى الشعر. الطبعة الثانية. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. (١٩٨٢). الكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- الفارسي، أبو عليّ. تحقيق: المرجان، كاظم بحر. (١٩٩٩). التكملة. الطبعة الثانية. بيروت، لبنان: عالم الكتاب.

ISSN : 2537-0847 eISSN : 2537-0898